

## تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرتين ٥٠ و ٥٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦). وهو يشمل التطورات الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريره المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠١٦ (S/2016/233)؛ والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومعلومات مستكملة عن سبل جعل البعثة على أتم الاستعداد للتعامل مع المخاطر الأمنية ولرصد الانتهاكات والتجاوزات التي تطال حقوق الإنسان في سياق الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، والإبلاغ عن ذلك. وترد في خاتمة التقرير ملاحظات عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسبل المضي قدما.

### ثانيا - التطورات الرئيسية

#### ألف - الحالة السياسية

٢ - لم يكتسب الحوار الوطني الذي اقترحه الرئيس جوزيف كاييلا للخروج من المأزق الانتخابي ونزع فتيل التوترات السياسية زحما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصل ائتلاف الأغلبية الرئاسية الحاكم الإعراب عن تأييده للمبادرة، فيما ظلت المعارضة السياسية وفئات من المجتمع المدني تشك في المبادرة التي اعتبرتها محاولة من الائتلاف الحاكم لإطالة بقاء الرئيس في السلطة إلى ما بعد الولاية التي يحددها الدستور والتي ستنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.



٣ - وفي ٦ نيسان/أبريل، عينت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي رئيس وزراء توغو السابق، إيدم كودجو، ميسرا للحوار الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأهابت بجميع أصحاب المصلحة إلى التعاون الكامل معه. وواصل السيد كودجو مشاوراته مع الجهات المعنية في كينشاسا وأنشأ فريقا عاملا يتألف من أعضاء من المجتمع المدني للشروع في الأعمال التحضيرية للحوار وإنشاء لجنة تحضيرية. وفي رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل موجهة إلى رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، قدم ائتلافا دينامية المعارضة ومجموعة السبعة المعارضين، اللذان رفضا إجراء مشاورات مع الميسر، مقترحا بإنشاء فريق يضم ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والولايات المتحدة الأمريكية بهدف تيسير الحوار بين الأطراف السياسية المعنية.

٤ - وعلى امتداد الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مامان سيديكو، اتصالاته مع الجهات السياسية الفاعلة من مختلف الأطراف لتشجيعها على المشاركة في عملية الحوار السياسي. وفي ١٧ أيار/مايو، أكدت الأمانة العامة مجددا، في رسالة موجهة إلى الاتحاد الأفريقي، دعمها لجهود السيد كودجو، واقترحت عملية تحاور بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل حشد الدعم الدولي لعملية التيسير هذه. وسافر الميسر وممثلي الخاص ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جنيت، إلى أديس أبابا في ١ حزيران/يونيه لإجراء مشاورات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالحوار الوطني. وفي بيان مشترك صدر في ٦ حزيران/يونيه، كرر كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والأمم المتحدة تأكيد أهمية الحوار السياسي والإعراب عن الدعم لميسر الاتحاد الأفريقي، وأعلنت هذه المنظمات عن إنشاء فريق دعم لعملية التيسير. وسيضم فريق الدعم ممثلين عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٥ - وبمبادرة من زعيم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، إتيين تشيسيكيدى، اجتمعت أحزاب المعارضة الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني في جينفال، بلجيكا، يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه للتوصل إلى موقف مشترك في ضوء المأزق الانتخابي، والحيلولة دون ما أطلقوا عليه اسم "انقلاب دستوري" من جانب الرئيس. وفي ١٠ حزيران/يونيه، وقّعت أحزاب التناوب من أجل الجمهورية ودينامية المعارضة ومجموعة السبعة والتحالف الشعبي من أجل الأغلبية الرئاسية والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، والعديد من منظمات المجتمع المدني خطاب التزام أكدت فيه على ضرورة احترام الدستور وإجراء الانتخابات في غضون الإطار الزمني الذي ينص عليه

الدستور. ورفض الاجتماع إجراء استفتاء لإقرار دستور جديد في أعقاب دعوة من أحد كبار أعضاء التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية إلى شطب الحكم المتعلق بمدة الولاية القصوى. وأدان الاجتماع أيضا الحكومة لموافقتها على تسجيل الأجنحة المنشقة من الأحزاب السياسية تحت نفس الاسم، ودعا إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين. وفيما يتعلق بالحوار، أكد الاجتماع اعتراضه على الحوار الوطني بموجب أحكام الأمر الصادر عن الرئيس في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ ودعا بدلا من ذلك إلى إجراء الحوار السياسي وفقا للقرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦) بقيادة الميسر الدولي وبدعم من فريق يضم ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والولايات المتحدة. وفي أعقاب اجتماع مع السيد كودجو عُقد في بروكسل في ١٧ حزيران/يونيه، كرر السيد تشيسيكدي تأكيد موقف المعارضة فيما يتعلق بالحوار، تمشيا مع نتائج اجتماع جينفال.

٦ - وفي مؤتمر صحفي عقد في ١٠ حزيران/يونيه، رفض الأمين العام للأغلبية الرئاسية ورئيس الجمعية الوطنية، أوبين ميناكو، نتائج اجتماع جينفال بحجة أن المعارضة تحضّر لانقلاب، وحذّر من أي مبادرة قد تفضي إلى الإطاحة بالمؤسسات المنتخبة ديمقراطيا. وأهاب بميسر الاتحاد الأفريقي إلى المضي قدما في جهوده الرامية إلى إنشاء اللجنة التحضيرية تحسبا لإجراء الحوار الوطني، وشجع في الوقت ذاته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على مواصلة الأعمال التحضيرية لتنقيح سجل الناخبين. وفي بيان صادر يوم ١٤ حزيران/يونيه، أثنت قمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على الحكومة لقيامها بالأعمال التحضيرية للحوار السياسي الرامي إلى تهيئة مناخ مؤات للانتخابات المقبلة، وحثت جميع الأطراف السياسية الكونغولية على المشاركة وتقديم الدعم إلى الميسر الدولي الذي عينه الاتحاد الأفريقي.

٧ - وشهدت الفترة قيد الاستعراض عددا من التطورات الأخرى التي أسهمت في زيادة التوترات السياسية وتعميق الانقسامات بين الحكومة والمعارضة. ففي ١٨ نيسان/أبريل، قدم ٢٨٦ عضوا من أعضاء الجمعية الوطنية ينتمون إلى الأغلبية الرئاسية والمعارضة، بمن فيهم ١٢ ممثلا عن الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، طلبا إلى المحكمة الدستورية لتفسير المواد ٧٠ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٩٧ من الدستور. وفي ١١ أيار/مايو، قضت المحكمة الدستورية بأن الدستور ينص على أن يبقى الرئيس وأعضاء البرلمان في مناصبهم إلى حين تولى شاغلي المناصب الجدد مهامهم.

٨ - وأفضى قرار المحكمة الدستورية إلى تفاقم الاستقطاب في الطبقة السياسية بالبلد. ووصف نائب الأمين العام لحزب الشعب للإعمار والديمقراطية، وهو الحزب الذي ينتمي

إليه الرئيس، القرار بأنه انتصار للشعب وللاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما رفضت المعارضة السياسية القرار. وفي ١٤ أيار/مايو، أصدرت الائتلافات المعارضة، وهي مجموعة السبعة ودينامية المعارضة وجبهة المواطنة، بيانا مشتركا يشير إلى أن القرار ينتهك الدستور وأعلنت عن اتخاذ "إجراءات واسعة النطاق من أجل إنقاذ البلد"، بما في ذلك تنظيم مظاهرات في ٢٦ أيار/مايو.

٩ - وازدادت حدة التوترات في لوبومباشي عقب اعتقال أربعة من المتعاونين مع حاكم كاتانغا السابق، موزيز كاتومي، في ٢٤ نيسان/أبريل، أحدهم من مواطني الولايات المتحدة اتهمته السلطة القضائية بأنه مرتزق، وإعلان الحكومة في ٤ أيار/مايو عن فتح تحقيق قضائي في ادعاءات بوجود مرتزقة أجنب في خدمة السيد كاتومي. ورفض كل من السيد كاتومي وحكومة الولايات المتحدة هذه الادعاءات. وفي اليوم نفسه، أعلنت مجموعة السبعة أن السيد كاتومي سيشترشح للرئاسة بوصفه مرشح اثنتين من مجموعات المعارضة هما التناوب من أجل الجمهورية ومجموعة السبعة.

١٠ - وفي ٧ أيار/مايو، تلقى السيد كاتومي استدعاء للمثول أمام مدير النيابة العامة في لوبومباشي في ٩ أيار/مايو. وأفيد بأن أشخاصا يشبهه في انتمائهم إلى دوائر الاستخبارات الوطنية قاموا بتفتيش مزرعة السيد كاتومي في ضواحي لوبومباشي. ومثل السيد كاتومي أمام مدير النيابة العامة في ٩ أيار/مايو، حيث تجمعت حشود خارج المبنى. وتواصلت قيادة البعثة مع السلطات الحكومية للمقاطعة وممثلي الأحزاب السياسية من أجل الدعوة إلى ضبط النفس. واستمرت جلسات الاستماع في ١١ و ١٣ أيار/مايو؛ ونُشرت الشرطة الوطنية من أجل السيطرة على الحشود. وفي ١٣ أيار/مايو، تعرض السيد كاتومي عند دخوله مبنى المحكمة إلى الغاز المسيل للدموع الذي كانت الشرطة الوطنية تستخدمه لتفريق المتظاهرين. وأصيب هو واثان من معاونيه المقربين خلال اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين. واعتقلت الشرطة تسعة وعشرين متظاهرا وتسببت في جرح خمسة أشخاص في ٩ و ١١ و ١٣ أيار/مايو في سياق جلسات الاستماع.

١١ - وفي ١٩ أيار/مايو، أصدرت المحكمة بحق السيد كاتومي لائحة اتهام بتقويض الأمن الوطني، وأصدر مدير النيابة العامة في لوبومباشي أمرا بإلقاء القبض عليه. وفي ٢٠ أيار/مايو، غادر السيد كاتومي البلد بإذن من السلطات الكونغولية لتلقي العلاج الطبي في الخارج. وسُلم المواطن الأجنبي الذي زُعم أنه يعمل كمرتزق إلى سفارة الولايات المتحدة في كينشاسا في ٧ حزيران/يونيه، وغادر البلد بعد ذلك. ولا تزال القضية معروضة على المحكمة. وفي دعوى منفصلة، في ٢٢ حزيران/يونيه، حكمت محكمة محلية في لوبومباشي

على السيد كاتومبي غياييا بالسجن لمدة ثلاث سنوات ودفعت غرامة قدرها مليون دولار من أجل التزوير.

١٢ - وبمبادرة من أحزاب المعارضة، بما في ذلك دينامية المعارضة وجبهة المواطنة ومجموعة السبعة والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، نُظمت مظاهرات في ٢٦ أيار/مايو في عدة مدن بجميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية للاحتجاج على حكم المحكمة الدستورية الصادر في ١١ أيار/مايو والدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية في غضون الآجال التي ينص عليها الدستور. وكانت الاحتجاجات موجهة أيضا ضد استمرار ما يرتكبه تحالف القوى الديمقراطية والجماعات المرتبطة به في منطقة بيني، في كيفو الشمالية من عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين. ويتواصل ممثلي الخاص بشكل استباقي مع كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي الأحزاب السياسية قبل المظاهرات، وقد أصدر بيانا في ٢٥ أيار/مايو دعا فيه جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف.

١٣ - وأُبلغ عن وقوع اشتباكات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين في عدد من الأماكن، بما في ذلك بيني وغوما ومبانداكا، حيث منعت السلطات المحلية المظاهرات. وقُتل مدنيان على الأقل وأصيب ٢٣ شخصا بجروح. وأفادت الشرطة الوطنية بأن ١٤ من ضباط الشرطة أصيبوا بجروح خلال المظاهرات. واعتُقل ١٠١ من المتظاهرين قبل مظاهرات ٢٦ أيار/مايو وأثناءها لا يزال ٩ منهم، بينهم قاصران، قيد الاحتجاز. وأفيد بأن ضابط شرطة اعتُقل وحوكم وحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات من أجل انتهاك الأوامر وإطلاق الذخيرة الحية خلال المظاهرات في مبانداكا.

١٤ - وفي ضوء زيادة ما يبلغ عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية مرتبطة بالعملية الانتخابية، استمر الإعراب عن شواغل إزاء تضائل الحيز السياسي. وسبقت الدعوات إلى تنظيم مظاهرات اعتقال أفراد ينتسبون إلى المعارضة وحملة تخويف من جانب الوكالة الوطنية للاستخبارات والشرطة الوطنية. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، في لوبومباشي، صدرت ضد تسعة أعضاء في الاتحاد الوطني لفيدرالي الكونغو، وهو حزب عضو في مجموعة السبعة، أحكام بالسجن لمدة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات بتهمة التمرد والسطو. وطُلب من ستة منهم، بمن فيهم رئيس الاتحاد، دفع غرامة قدرها ١٠.٠٠٠ دولار لتدمير ممتلكات. وخلال المحاكمة نفسها، بُرئت ساحة اثنين من أعضاء الاتحاد، وأحيل قاصر إلى محكمة الأحداث. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، في لوبومباشي، قامت الشرطة بتفريق تجمع لمجموعة السبعة وألقت القبض بشكل تعسفي على ما لا يقل عن ٣٥ من المتعاونين مع السيد كاتومبي ومؤيدي مجموعة السبعة؛ ثم أطلقت قوات الأمن سراح الجميع ما عدا أربعة أشخاص أُحيلوا

إلى الوكالة الوطنية للاستخبارات في كينشاسا. ووردت تقارير عن قيام ضباط الوكالة الوطنية للاستخبارات بتعطيل اجتماع للحركة الاجتماعية من أجل التجديد، وهي حزب عضو في ائتلاف مجموعة السبعة، في لوبومباشي في ١٤ آذار/مارس. وفي ٢١ أيار/مايو، ألقى القبض على ٢٧ شخصا، ثم أطلق سراحهم، أثناء مظاهرة سلمية نظمتها دينامية الكونغو، وهي من أحزاب المعارضة، تضامناً مع ضحايا أعمال العنف التي ارتكبتها تحالف القوى الديمقراطية في بيني.

١٥ - وأدت أيضا الانقسامات داخل أحزاب المعارضة وتسجيل بعض الأجنحة المنشقة عن أحزاب المعارضة السياسية في مجموعة السبعة إلى زيادة حدة التوترات. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، في لوبومباشي، كاتانغا العليا، تعرض الاتحاد الوطني للديمقراطيين الاتحاديين، وهو عضو في مجموعة السبعة، لأعمال تخريبية وأضرمت فيه النيران من قبل أفراد لم يتسن تحديدهم. كما وردت تقارير عن وقوع مشاحنات عنيفة في نفس اليوم بين فصائل متناحرة تابعة للحركة الاجتماعية من أجل التجديد في محاولة للسيطرة على مكاتب الحزب في العديد من المدن. وفي ٤ أيار/مايو، في بوكافو، كيفو الجنوبية، أمر مكتب المدعي العام فصائل الحركة الذي قرر البقاء مع الأغلبية الرئاسية بأن يشغل مكتب الحركة الموجود في بوكافو.

١٦ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، في لاهاي، حكمت المحكمة الجنائية الدولية على جان - بيير بيمبا، الزعيم السابق لحركة تحرير الكونغو والنائب السابق لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالسجن لمدة ١٨ عاما لمسؤوليته القيادية عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها قوات حركة تحرير الكونغو في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وآذار/مارس ٢٠٠٣.

#### باء - التطورات الانتخابية

١٧ - في ١٢ آذار/مارس، انتخبت مجالس المقاطعات أعضاء المكاتب في المقاطعات الجديدة البالغ عددها ٢١ مقاطعة. وتسيطر الأغلبية الرئاسية على المجالس في ١٨ مقاطعة وحزب حركة تحرير الكونغو المعارض في ثلاث مقاطعات (شمال أوبانغي، وجنوب أوبانغي، وتشوابا). وأجريت انتخابات المحافظات في ٢٦ آذار/مارس، حيث قامت مجالس المقاطعات بانتخاب المحافظين في المقاطعات الجديدة ليحلوا محل المفوضين الخاصين الذين كان قد عينهم الرئيس في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي ١٥ من أصل ٢١ مقاطعة، أدت الانتخابات إلى تثبيت المفوضين الخاصين أو النواب السابقين في مناصبهم. وإجمالاً، ينتسب ١٦ من المحافظين المنتخبين إلى الأغلبية الرئاسية، بينما يعد ٥ من المحافظين المنتخبين

إما مستقلين أو تابعين للمعارضة، أي لتحالف أحزاب العمّال من أجل التنمية والتحالف من أجل النهضة في الكونغو.

١٨ - وركزت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات جهودها على الأعمال التحضيرية من أجل استكمال سجل الناخبين، وشرعت في الإجراءات الإدارية وإجراءات الشراء المتعلقة بمجموعات لوازم الاستدلال البيولوجي، وبطاقات الناخبين واللوازم الضرورية لتنقيح السجل. كما أحرز تقدم في استكمال الإطار التشريعي لتسجيل الناخبين. وفي ٣ حزيران/يونيه، أقرت الجمعية الوطنية تعديلات على القانون المتعلق بتسجيل الناخبين، الذي يوجد الآن قيد نظر مجلس الشيوخ.

١٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، صرفت الحكومة ٢٠ مليون دولار للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل التحضير للانتخابات. ولا يزال صندوق التبرعات المشترك المتعدد الشركاء المخصص لمشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ممولا بنسبة تناهز ٦ في المائة فقط من ميزانيته المقدرة بمبلغ ١٢٣,٣ مليون دولار المخصصة لدعم العملية الانتخابية، حيث قيدت الجهات المانحة أي التزام إضافي بتخصيص الموارد بشرط تقديم توضيحات معينة فيما يتعلق بهذه العملية.

٢٠ - وفي الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ١٠ أيار/مايو، أوفدت بعثة استشارية انتخابية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقييم المسائل المتعلقة بالعملية الانتخابية، وصياغة توصيات فيما يتعلق بالدعم المقدم من الأمم المتحدة لتسجيل الناخبين. واقترحت البعثة الاستشارية ثلاثة خيارات ممكنة لتنقيح سجل الناخبين لكي تنظر فيها الجهات المعنية الوطنية. وفيما يلي الخيارات المقترحة: (أ) استخدام سجل الناخبين الحالي؛ (ب) استكمال سجل الناخبين جزئيا ليشمل الشباب الذين بلغوا سن ١٨ عاما منذ عام ٢٠١١ (حوالي ٨,٥ ملايين)، والمغتربين (حوالي ٤,٥ ملايين)، والناخبين غير المسجلين أو الذين تم إغفالهم في عام ٢٠١١ (حوالي ٤ ملايين)، وهو ما سيستغرق تسعة أشهر ونصف، تليها الانتخابات بعد مرور ثلاثة أشهر ونصف؛ (ج) استكمال سجل الناخبين بالكامل في غضون مهلة عشرة أشهر ونصف، تليها الانتخابات بعد مرور ثلاثة أشهر ونصف.

## جيم - الحالة الأمنية

٢١ - ظل المدنيون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يعانون من العنف المسلح، لا سيما في منطقة بيني، على الرغم من الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة بغية التصدي لهذا الخطر. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت عناصر

يفترض أنها تنتمي إلى تحالف القوى الديمقراطية وجماعات مسلحة أخرى منتسبة إليه بقتل ٧٦ مدنيا، وخطف ما لا يقل عن ٣٠ آخرين، ونصب ٩ كمائن ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٣ و ٦ أيار/مايو، هاجمت عناصر يشته في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية قريتين في منطقة إرينغيي و قتلت ٣٦ مدنيا، وأصاب ١٧ آخرين بجروح، منهم أطفال ونساء حوامل. واختطف المهاجمون أيضا ١٧ مدنيا، وقاموا بنهب وتدمير ممتلكات. واستمرت الهجمات ضد مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما شُن هجوم مباشر على البعثة في ٢٤ آذار/مارس في سيميليكبي، وقد صدَّ الهجومَ حفظة السلام في القاعدة. وحسبما أفاد به المجتمع المدني الكونغولي، قُتل أكثر من ١٠٠٠ شخص في منطقة بيبي منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وردت السلطات الكونغولية على هذه الحوادث بنقل قيادة عملية سو كولا الأولى للقوات المسلحة الكونغولية من بلدة بيبي إلى إرينغيي، مع القيام في نفس الوقت بنقل اللجنة الأمنية الإقليمية مؤقتا من غوما إلى بيبي. وبدعم من البعثة، تم إيفاد سلطات القضاء العسكري الكونغولي إلى المنطقة في الفترة من ١٣ إلى ٢٢ أيار/مايو من أجل تسريع وتيرة الإجراءات القضائية الجنائية.

٢٢ - واستمرت عملية سو كولا الثانية بقيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والعناصر المتحالفة معها في إقليم روتشورو، بكيفو الشمالية، حيث شنت القوات المسلحة هجمات جديدة، بدعم من البعثة، استهدفت قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومع ذلك، ظلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نشطة في هذه المقاطعة وتواصلت التقارير عن الهجمات التي تقع ضد المدنيين، وعمليات الاختطاف طلبا للفدية، فضلا عن الاشتباكات مع جماعات الماي - ماي، مما أدى إلى تشريد عدد كبير من السكان. وفي ١٥ نيسان/أبريل، تعرض مركز للتسجيل البيومتری للاجئين الروانديين، يشترك في تشغيله كل من اللجنة الوطنية للاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، للهجوم والنهب من جانب عناصر يُشتبه في انتمائها للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٢٣ - وأحرز بعض التقدم ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ حيث أَلقت السلطات الكونغولية القبض على اثنين من الأعضاء البارزين في تلك القوات وأحالتهم إلى القضاء. وفي ٢٠ آذار/مارس، نُقل، بدعم من البعثة، لاديسلاس نتاغانزوا، أحد كبار أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا موجهة إليه تهم بارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم أخرى ضد الإنسانية، إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وفي ٢٨ نيسان/أبريل في غوما، اعتقلت السلطات الكونغولية "الفريق أول" ليوبولد

موجيامبيرى، رئيس أركان القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة. وفي نفس الوقت، أفيد بوقوع انقسام ظاهر في قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة عندما أوقف عن العمل، في ٢٣ أيار/مايو، "العقيد" ويلسون إيراتيغيك، النائب الثاني لرئيس الجماعة، بتهم "الخيانة" نظرا لتورطه المزعم في إلقاء القبض على "الفريق أول" موجيامبيرى. ويقال إن "العقيد" إيراتيغيك وأتباعه أنشأوا حركة جديدة هي المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية.

٢٤ - وفي كيفو الشمالية أيضا، استمرت الهجمات ضد المدنيين على يد جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو واتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الأبرياء والعديد من جماعات الماي - ماي الأخرى في أقاليم لوبيرو وروتشورو وواليكالي. وفي إقليمى لوبيرو وواليكالي، تفيد التقارير بأن ائتلافا من جماعات الماي - ماي المحلية وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو واتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الأبرياء متورط في قتل مدنيين يعتقد أنهم يدعمون القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في سياق استمرار التوترات الطائفية بين طائفتي الناندي والهوتو. ولا يزال عدد كبير من أعضاء طائفة الهوتو مشردين داخليا في بولوسا، بإقليم واليكالي. وفي ١٦ حزيران/يونيه، في بولوسا، اشتبكت قوات البعثة مع عناصر من جماعة الماي - ماي كانت تحاول عرقلة توزيع العاملين في المجال الإنساني للأغذية على المشردين داخليا، مما أسفر عن مقتل تسعة من عناصر جماعة الماي - ماي.

٢٥ - وفي كيفو الجنوبية، واصلت القوات المسلحة عملياتها ضد جماعة الماي - ماي رايا موتومبوكي وغيرها من جماعات الماي - ماي في أقاليم فيزي وموينغا وشابوندا وأوفيرا. وظلت الحالة متقلبة في سهول روزيزي وفي بعض الأجزاء من أقاليم كاباري وكاليهي وموينغا وشابوندا، حيث ظل وجود الجماعات المسلحة وأنشطتها عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار.

٢٦ - وفي مقاطعة إيتوري، واصلت عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري مهاجمة المدنيين ونهب القرى. وقد سُجلت حوالي ٤١ هجمة ضد المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل، ولا سيما في غيتي - أفييا والمناطق المحيطة بها. وهناك زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات الواقعة مقارنة بالفترات المشمولة بالتقارير السابقة. واستمرت عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، بدعم من البعثة، بما في ذلك من خلال "عملية المشعل" (Operation Torche) التي تهدف إلى تفكيك معسكرات قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وفي أماكن أخرى من إيتوري، قامت عناصر من جماعة الماي - ماي بشن هجمات

متكررة، بما في ذلك هجمة شُنت في ١٩ نيسان/أبريل على موقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قرب بياكاتو (جنوب مامباسا)، حيث دعمت البعثة القوات المسلحة من أجل استعادة السيطرة على الوضع.

٢٧ - وشهدت مقاطعتا أويلي السفلى وأويلي العليا، زيادة حادة منذ نيسان/أبريل في نشاط جيش الرب للمقاومة، تعزى أساسا إلى تسلل عناصر يشتهب في أنها تابعة لجيش الرب للمقاومة من جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، فرارا من ضغوط العمليات العسكرية المنفذة في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة. ونصبت عناصر تابعة لجيش الرب للمقاومة وأخرى ضالعة في الصيد غير المشروع مجموعةً من الكمائن حول منتزه غارامبا الوطني، مما أسفر عن قتل خمسة على الأقل من أفراد القوات المسلحة الكونغولية. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، قُتل ثلاثة من حراس المنتزه أثناء تبادل لإطلاق النار مع ممارسي الصيد غير المشروع، وأصيب مدير المنتزه الوطني بجروح خطيرة. وردا على ذلك، أرسلت القوات المسلحة تعزيزات إلى المنطقة.

٢٨ - وفي مقاطعة تنجانيقا، واصلت جماعة المايي - مايي - كاتا - كاتانغا زعزعة الاستقرار في أجزاء من أقاليم مانونو وميتوبا وبويتو، حيث وردت تقارير عن قيام الجماعات المسلحة بقتل ستة مدنيين في أربع حوادث منفصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي آذار/مارس، عقب سلسلة من اجتماعات المصالحة، التي عقدت بدعم من البعثة، بين جماعتي باثوا ولوبا، انخفضت التوترات بصورة كبيرة وعادت أكثر من ٦٥٠ أسرة إلى ديارها في منطقة سانغي في إقليم كاسينغا.

#### دال - حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة

٢٩ - واصلت البعثة جهودها لحماية المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث سُجل ٧٠ في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الفترة قيد الاستعراض. واضطلعت البعثة بدوريات نهائية وليلية وأوفدت بعثات تقييم مشتركة كما أوفدت أفرقة الحماية المشتركة في زيارات محددة الأهداف إلى المناطق المثيرة للشواغل في مقاطعات أويلي السفلى وأويلي العليا وإيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وعززت البعثة قدراتها من المدنيين في مكتبها في بيني بغية تدعيم استجابتها في مجال الحماية في هذه المنطقة المعرضة بوجه خاص للاضطراب. وواصلت البعثة دعم مؤسسات الدولة التي تضطلع بمسؤوليات توفير الحماية، بسبل شملت التوعية والدعوة لدى السلطات المحلية، والاضطلاع بمبادرات للحوار فيما بين الطوائف للحد من الدعم الذي تقدمه هذه الطوائف للجماعات المسلحة، مع دعم الدعاوى القضائية ضد زعماء الجماعات المسلحة.

٣٠ - وأطلقت شبكات الإنذار المحلية ٢٢٥ إنذاراً مبكراً في المتوسط شهرياً، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأسفرت معظم هذه الإنذارات عن استجابة من القوات المسلحة الكونغولية أو الشرطة الوطنية أو السلطات المحلية الأخرى أو البعثة.

٣١ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دعم الجهود التي تقوم بها البعثة لحماية المدنيين، بسبل شملت تدمير ١٦٢ ٢ قطعة متفجرات من مخلفات الحرب، و ٣٣ سلاحاً، و ٢٧٤ ١١ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. ووسعت الدائرة أيضاً نطاق دعمها للشرطة الوطنية بتوفير هياكل أساسية للتخزين المأمون للأسلحة وإسداء المشورة التقنية وتقديم التدريب في بوكافو وبونيا.

٣٢ - وفي كيفو الشمالية، واصلت البعثة دعم عملية سوكونا الأولى في إقليم بيني التي تقودها القوات المسلحة الكونغولية، على نحو يمثل لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وممارسة الضغوط العسكرية على تحالف القوى الديمقراطية في المثلث الواقع بين بيليماني والمدينة وسيسيللي. واستهدفت العمليات تدمير أربعة من معسكرات هذه الجماعة المسلحة وحرمانها من حرية الحركة في منطقة "المثلث". وعقب أسابيع من التخطيط المشترك، أعادت القوات المسلحة نشر عدد من الكتائب في منطقة بيني بمساعدة من البعثة عن طريق النقل الجوي. وفي ١٤ أيار/مايو، نفذت القوات المسلحة والبعثة عملية منسقة ضد تحالف القوى الديمقراطية. وبحلول ٢١ أيار/مايو، بعد سبعة أيام من القتال، كانت القوات المسلحة قد دمرت ما مجموعه خمسة من معسكرات هذه الجماعة المسلحة. وإجمالاً، قتل ٢٤ من عناصر تحالف القوى الديمقراطية وأسر أربعة آخرون، من بينهم طفل مرتبط بها. وتمكنت بعض عناصر الجماعة من الهروب من منطقة "المثلث" ومرت باتجاه الشمال. ويجري التخطيط لتنفيذ المزيد من العمليات لتوطيد المكاسب. وشاركت وحدات البعثة، بما في ذلك القوات الخاصة وقوة لواء التدخل، بصورة مباشرة، في هذه العملية المنسقة. وبالإضافة إلى تزويد القوات المسلحة بالدعم التكتيكي، وفرت البعثة دعماً بنيران المدفعية ويسّرت عمليات الإجلاء الطبي في خط المواجهة، ووفرت دعماً لوجستياً يتصل بالغذاء والماء والذخيرة.

٣٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استأنفت القوات المسلحة والبعثة التعاون في العمليات المنفذة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية. ففي ٢٣ أيار/مايو، استؤنفت في كيفو الشمالية العمليات العسكرية التي جرى تخطيطها بصورة مشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إطار عملية سوكونا الثانية التي استهدفت

قيادة هذه الجماعة المسلحة. وضمن الإطار الأوسع لهذه العملية، أطلقت في ٢٤ أيار/مايو عملية نيامولجيرا المنسقة بصورة مشتركة بين القوات المسلحة الكونغولية والبعثة. وفي ٢٧ أيار/مايو، كانت القوات المسلحة قد أسرت ثمانية من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ونقلتها إلى غوما بدعم من البعثة.

## هاء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٣٤ - يجري إحراز تقدم في تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخلال الفترة قيد الاستعراض، دخل هذا البرنامج خمسة وتسعون مقاتلاً كونغولياً وأعيد ٩٣ مقاتلاً أجنبياً إلى أوطانهم، وجمع ٥٠ سلاحاً و ٥٠١ طلقة ذخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أكمل ٥٧٥ ٤ مقاتلاً سابقاً في مخيمي كامينا (لومامي العليا) وكيوتونا (وسط الكونغو) التدريب المهني وهم حالياً بانتظار إعادة الإدماج. إلا أن الحكومة علقت عودتهم المقررة، التي كان من المتوقع أن تتم في نيسان/أبريل، بسبب عدم اكتمال التحضيرات المجتمعية ولاضطراب الحالة الأمنية في كثير من الجهات العود.

٣٥ - ووردت تقارير عن نقل ما مجموعه ٦١٢ مقاتلاً سابقاً من مخيمي كامينا وكيوتونا إلى مخيم رومبارا (بونيا) للحصول على تدريب عسكري وإدماجهم لاحقاً في القوات المسلحة الكونغولية. وأفادت ادعاءات بفرار ١٨ مقاتلاً سابقاً من مخيم رومبارا.

٣٦ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، اندلعت اشتباكات بين مقاتلين سابقين في مخيم كامينا والقوات المسلحة وسط احتجاجات على تأخر عملية إعادة الإدماج. وأسفر الحادث، بحسب التقارير، عن مقتل ما لا يقل عن ١٠ مقاتلين سابقين و ٣ من جنود القوات المسلحة.

٣٧ - وواصلت البعثة توفير الغذاء والدواء والوقود لدعم ٣٢٢ ١ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعاليتهم في مخيمات العبور في كانيابايونغا (كيفو الشمالية) ووالونغو (كيفو الجنوبية)، وكذلك في المخيم الذي تديره الحكومة في كيسانغاني (تشيوبو). وخلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو، قاد مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى زيارة إلى كيفو الشمالية قامت بها الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون (الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والأمم المتحدة) إلى كيفو الشمالية. وشجعت الجهات الضامنة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مخيم كانيابايونغا على العودة إلى رواندا دون شروط مسبقة؛ وأكدت لها

التزام المجتمع الدولي بدعم عملية تصون أمنها وكرامتها؛ وبينت لها أنه لا توجد احتمالات لنقلها إلى بلد ثالث.

#### واو - توطيد سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار

٣٨ - واصلت البعثة مساعدة الحكومة في تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار من خلال الصندوق الاستثماري لتنسيق جهود تحقيق الاستقرار الذي بموله صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا. وفي ٣١ آذار/مارس، خُصص العقد الأول في كيتشانغا (كيفو الشمالية) في إطار ركيزة الحوار الديمقراطي في الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وفي ٦ نيسان/أبريل، وافق الصندوق الاستثماري على تخصيص ١٧ مليون دولار للمشاريع التي تلي أهداف الاستراتيجية وخطط العمل المتعلقة بتحقيق الاستقرار على مستوى المقاطعات في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وقدمت البعثة أيضا خدمات استشارية إلى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لضمان اتساق مشاريع تحقيق الاستقرار الممولة من خارج الصندوق الاستثماري مع الاستراتيجية الدولية.

٣٩ - وفي استعراض منتصف المدة للبرنامج التجريبي للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار المضطلع بهما في مامبаса (إيتوري) وكاليهي (كيفو الجنوبية) بتمويل من النرويج وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في إطار الاستراتيجية، لوحظ أنه أُحرز تقدم في التنفيذ. فقد أدى برنامج كاليهي إلى تسوية ٦٠ من المنازعات على الأراضي؛ وتقديم التدريب لـ ٣٠ من ضباط الشرطة و ٤٥ من موظفي الخدمة المدنية؛ وتشديد ثلاثة أقسام للشرطة؛ وتصليح الطرق. وفي إقليم مامبаса، تضمنت الإنجازات التي تحققت مؤخرا تحسين الاحتكام إلى القضاء؛ إذ أُحيلت إلى القضاء ٢٤ من مجموع ١٢٨ قضية تتعلق بالعنف الجنسي والجنساني لمحاكمة الجناة، بينما استفاد ٣٤ من الضعفاء من المعونة القانونية في الاحتكام إلى نظامي العدل العسكري والمدني. وعلاوةً على ذلك، تم البت في ٣١ دعوى قضائية كانت قيد نظر المحاكم لفترة طويلة، وذلك بدعم من المحاكم المتنقلة. وفي المناطق التي يجري فيها تنفيذ البرنامج، أفادت المجتمعات المحلية بتناقص الاعتماد على الجماعات المسلحة لتوفير الحماية وتحسن التعاون مع السلطات المحلية للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب.

٤٠ - وفي أيار/مايو، استهلّت البعثة بالاشتراك مع وزارة الداخلية مشروعاً لبناء القدرات والثقة لفائدة الجهات الفاعلة الأمنية والمجتمعات المحلية في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا. وعملت البعثة أيضا في إطار شراكة مع سلطات المقاطعات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتشوبو من أجل تقديم التدريب لفائدة ٣١٨ من ممثلي

السلطات المحلية، بمن فيهم رؤساء القبائل، وموظفو الخدمة المدنية، وأفراد المجتمع المدني، في مجال تطبيق اللامركزية في الحوكمة والتخطيط والميزنة بغية تحسين الحكم المحلي والمساءلة.

## زاي - حالة حقوق الإنسان

٤١ - واصلت البعثة توثيق تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد. فسجلت ١١٥٣ ادعاءً بانتهاكات لحقوق الإنسان خلال الفترة قيد الاستعراض. وارْتُكِبَ معظم الانتهاكات المزعومة، وعددها ٧١٢، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونسبة ٣٨ في المائة من الانتهاكات المزعومة ارتكبتها الجماعات المسلحة و ٦٢ في المائة ارتكبتها جهات فاعلة تابعة للدولة. ووثقت البعثة اتجاهها متزايداً في الادعاءات بحدوث انتهاكات للحقوق والحريات الأساسية. وبشكل أكثر تحديداً، كانت هناك زيادة في الادعاءات بحدوث انتهاكات لحق في حرية التجمع السلمي وفي حرية الكلام. وتتعلق هذه الانتهاكات أساساً بالحقوق السياسية والمدنية وغيرها من الحريات الأساسية التي يقع على عاتق الحكومة واجب حمايتها بموجب الدستور والصكوك الدولية ذات الصلة التي صدقت عليها.

٤٢ - وأعطت سلطات القضاء العسكري الكونغولية الأولوية لـ ١٧ دعوى قضائية تتعلق بجرائم دولية ارتكبتها القوات المسلحة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري وغيرها من الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى يجرى التحقيق فيها ويحاكم الجناة، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأغلقت في نيسان/أبريل الدعوى القضائية المرفوعة ضد عناصر من جماعة المايي - مايي سيمبا متهمه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بإدانة شخص والحكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات وتبرئة تسعة آخرين.

٤٣ - وتابعت البعثة حالة الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية. ووفرت الدعم في نقل محتجزات من سجن بوتيمبو إلى قسم مشيد حديثاً مولته البعثة. وقدمت البعثة أيضاً دعماً لوجستياً إلى سجن غيبي ومامباسا في مقاطعة إيتوري، وواصلت الدعوة من أجل تحسين الرعاية الصحية للسجناء، ونفذت برامج للأمن الغذائي للمحتجزين.

## حاء - العنف الجنسي

٤٤ - أفادت التقارير بوقوع ثمانية وثلاثين شخصاً، من بينهم ٣٢ قاصراً، ضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأفيد بأن الجماعات المسلحة مسؤولة عن ٦٨ في المائة من تلك الانتهاكات وأن المسؤولية عن ٣٢ في المائة منها تعود إلى عناصر تابعة للدولة. وزُعم أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن ٢٤ في المائة من الانتهاكات،

بينما أُفيد بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري مسؤولة عن ٢١ في المائة و ١٨ في المائة منها، على التوالي. وساعدت البعثة القوات المسلحة على مراجعة مواد التدريب بشأن العنف الجنسي. وقدم فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع الدعم الاستشاري والتقني لسلطات القضاء العسكري.

## طاء - حماية الأطفال

٤٥ - وثقت البعثة ٥٨٩ حالة من حالات الانتهاك الجسيم لحقوق الطفل. ويمثل هذا زيادة كبيرة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي تم خلالها توثيق ما مجموعه ٢١٤ حالة. وفُصل ٤٩٥ طفلاً (٤٢٠ صبياً و ٧٥ بنتاً) عن الجماعات المسلحة أو هربوا منها. ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق تعزى إلى تعزيز العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية والتبادل الفعال للمعلومات بين الشركاء في مجال حماية الأطفال في الميدان. وكانت الجماعات المسلحة الرئيسية التي تجند الأطفال هي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة (١٤٦)، وجماعة الماي - ماي نيأتورا (٩٧)، والقوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو/جماعة الماي - ماي بوكاند (٤٢)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - التجمع المتحد من أجل الديمقراطية (٣٦) وجماعة الماي - ماي رايا موتومبوكي (٣٥)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٢٢) واتحاد الوطنيين الكونغوليين من أجل السلام الذي يقوده الجنرال لافونتين (٢٠) وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (١٩). وأُفرج عن أربعة وثلاثين طفلاً محتجزين لدى القوات المسلحة كانوا سابقاً مرتبطين بالجماعات المسلحة. وفي ٥ نيسان/أبريل، أقر الفريق العامل التقني المشترك، الذي يضم ممثلين من الحكومة والبعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن تقدير السن، التي وضعت في آب/أغسطس ٢٠١٥، من أجل مساعدة القوات المسلحة الكونغولية على وضع إجراءات لتحديد هوية الأطفال في جميع أنحاء البلد، وبالتالي منع تجنيد القُصر.

## ياء - الحالة الإنسانية

٤٦ - لا تزال الحالة الإنسانية متردية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث هناك ٧,٥ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد. وهناك حوالي ١,٨ مليون مشرد داخلياً، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى نشاط الجماعات المسلحة والعمليات العسكرية ضد هذه الجماعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتسبب هذه الحالة التي طال أمدتها ضغوطاً للمجتمعات المضيفة. وهناك أيضاً نحو ٣٩٨ ٠٠٠ من

اللاجئين وطالبي اللجوء في البلد، من بينهم ما يقارب ٢٤٥ ٠٠٠ من رواندا؛ و ١١٣ ٠٠٠ من جمهورية أفريقيا الوسطى؛ و ٢٦ ٠٠٠ من بوروندي؛ و ١٣ ٠٠٠ شخص من جنوب السودان.

٤٧ - وتزايد صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب تزايد انعدام الأمن. وأبلغ عن عدة كمائن نصبت لمركبات تابعة لمنظمات غير حكومية فضلا عن عمليات اختطاف قامت بها جماعات مسلحة، من بينها عناصر يشتبه في انتمائها إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعة الماي - ماي نيأتورا وعناصر إجرامية أخرى. ومنذ صدور تقريره السابق، قتل اثنان من العاملين في المجال الإنساني واختطف ١٢ آخرون ثم أفرج عنهم لاحقا في إيتوري وفي مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٤٨ - وأسفر تفكيك الحكومة لمواقع المشردين داخليا في كيفو الشمالية عن تشريد حوالي ٤٥ ٠٠٠ شخص آخرين. وواصلت أوساط تقديم المساعدة الإنسانية والبعثة الدعوة لكي تحترم الحكومة التزاماتها الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بتأمين المناطق التي تعرض السكان فيها للتشريد وضمان ألا يؤدي إغلاق المواقع إلى زيادة ضعف المشردين داخليا.

٤٩ - وبمبادرة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قام المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ نيسان/أبريل، وقدم توصيات فيما يتعلق بالتصدي للتحديات المتعلقة بالحماية والمساعدة، بما في ذلك البحث عن حلول دائمة للمشردين داخليا قبل إغلاق المواقع.

٥٠ - وظلت خطة الاستجابة الإنسانية المحددة بمبلغ ٦٩٠ مليون دولار تمول بنسبة لا تزيد عن ١٣,٢ في المائة، ليصل مجموع المبلغ المخصص لها إلى ٩١ مليون دولار، مما أدى إلى عرقلة جهود الاستجابة الإنسانية.

## كاف - الحالة الاقتصادية

٥١ - أدى السياق الدولي السائد المتسم بانخفاض أسعار الصادرات من السلع الأساسية إلى تدهور إطار الاقتصاد الكلي المحلي. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أوعزت الحكومة إلى مصرف الكونغو المركزي بتعليق سداد الفرق في ضرائب القيمة المضافة للشركات العاملة في البلد إلى أجل غير مسمى. وفي ٩ أيار/مايو، أعلنت الحكومة أنه من المتوقع أن يتراجع معدل النمو لعام ٢٠١٦ من ٩ في المائة إلى ٦,٦ في المائة، بينما يقدر معدل التضخم السنوي بنسبة ١,٥ في المائة. وأدت ندرة الاحتياطات من العملات الأجنبية إلى الزج بأحد أكبر المصارف

التجارية في البلد، هو المصرف الدولي لأفريقيا في الكونغو، في أزمة سيولة، مما عجل بتوفير حافظة حكومية للإنقاذ المالي بمبلغ ٦٠ مليون دولار. ووضع مصرف الكونغو المركزي المصرف الدولي لأفريقيا في الكونغو تحت إدارة مؤقتة في ٣٠ أيار/مايو، وكلف بإعداد خطة للإنعاش في غضون ١٨٠ يوما.

٥٢ - واعتمدت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ مشروعا لتعديل قانون المالية لعام ٢٠١٦ في ١ و ١١ حزيران/يونيه، على التوالي. وينص القانون المعدل، الذي ما زال يتعين وضع مشروعه في صيغته النهائية قبل إصداره، على خفض الإيرادات الحكومية لتصل إلى ٧,١ بلايين دولار مقارنة بمبلغ أولي قدره ٩,١ بلايين دولار وخفض النفقات بنسبة ٢٢ في المائة. وتخضع المؤسسات الأمنية، بما في ذلك القوات المسلحة والشرطة، إلى خفض المكافآت المدفوعة للقوات المقاتلة وضباط القيادة بنسبة ٣٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، تم إرجاء بعض المشاريع البيئية ومشاريع البنية التحتية.

#### لام - التطورات الإقليمية

٥٣ - بذل مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، والجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون وممثلو الآلية الوطنية للرقابة جهودا للمضي قدما في تنفيذ إعلان نيروبي، وخاصة فيما يتعلق بإعادة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة إلى أوطانها.

٥٤ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، دعت الآلية الوطنية للرقابة إلى فرض جزاءات ضد قيادة حركة ٢٣ مارس السابقة وإجراء جميع الأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون تقييما مستقلا لتنفيذ الالتزامات الإقليمية. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ نيسان/أبريل، عقد ممثلو الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون اجتماعات تشاورية في أوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية مع السلطات الوطنية في هذه البلدان، وحركة ٢٣ مارس السابقة والشركاء الدوليين بشأن سبل التعجيل بتنفيذ إعلان نيروبي. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ أيار/مايو، اجتمع في كينشاسا ممثلو الحكومة وحركة ٢٣ مارس السابقة لأول مرة منذ توقيع إعلان نيروبي في عام ٢٠١٣ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلانين. وتقرر عقد اجتماع تقني لمعالجة المسائل الخلافية المتصلة بتنفيذ الإعلانين. وقبل الاجتماع، زار ممثلو الجهات الضامنة لإطار غوما وبيني، وإرنغيي، وكانيابايونغا ونياميلما في كيفو الشمالية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو لتقييم التقدم المحرز في توحيد الجماعات المسلحة.

٥٥ - وفي ٣٠ أيار/مايو، تم تسجيل فصيل حركة ٢٣ مارس سابقا بزعامة الأسقف جان ماري رونيغا، الرئيس السابق لحركة ٢٣ مارس، في جمهورية الكونغو الديمقراطية كحزب

سياسي تحت اسم تحالف إنقاذ الشعب. وفي بيان صدر في ٢ حزيران/يونيه، في كمبالا، صرح رئيس حركة ٢٣ مارس السابقة، برتراند بيسيماوا، بأن قيادة الحركة السابقة لم تتخذ أي قرار بتحويل الحركة إلى حزب سياسي.

٥٦ - وفي ١٣ أيار/مايو، اجتمعت لجنة الدعم التقني التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون في لوساكا من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإطار. وأثنت اللجنة على الجهود الأولية التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إنشاء لجنة مصالحة وطنية. كما طلبت من مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى عقد اجتماع إقليمي بشأن عودة اللاجئين، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٥٧ - وفي بيانها المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه، أثنى قمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لجهودها الرامية إلى توحيد تحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات السلبية المحلية الأخرى، وشجعت على مواصلة العمليات العسكرية المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما رحبت بالتقرير عن بعثة الجهات الضامنة بشأن تنفيذ إعلان نيروبي، وأوصت بمواصلة العمل المشترك مع الحكومة وحركة ٢٣ مارس السابقة وتعهدت بدعم الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة لوضع آلية متابعة مشتركة للتصدي للتهديد المتزايد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية.

ثالثاً - نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ ولايتها

ألف - إجراء حوار استراتيجي ووضع استراتيجية خروج للبعثة

٥٨ - في أعقاب سلسلة من المناقشات الرفيعة المستوى بين قيادة البعثة والحكومة، تم التوصل إلى اتفاق على إنشاء فريق عامل للحوار الاستراتيجي من أجل المضي قدماً بالمناقشات المتعلقة بوضع استراتيجية خروج للبعثة. والهدف الأساسي من هذه المناقشات هو وضع معايير متفق عليها بصورة مشتركة لقياس التقدم المحرز على أرض الواقع، بغية تحديد الشروط الدنيا لنقل المسؤوليات الصادر بها تكليف للبعثة إلى الحكومة أو الشركاء الآخرين في نهاية المطاف. وأحرز الفريق العامل بعض التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك

الاتفاق الأولي بشأن بعض الشروط التي سيسترشد بها في زيادة تطوير الاستراتيجية تمشياً مع القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

#### باء - إحداهن تحول في القوة

٥٩ - واصلت قوة البعثة جهودها من أجل تحسين تنفيذ ولاية حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة. وقد أحرز تقدم في تنفيذ تحول القوة، بوسائل شملت عمليات نشر مؤقتة ومحددة الهدف وحسنة التوقيت في المناطق الشديدة الخطورة.

٦٠ - وتظل تنمية القدرات مطلباً حاسماً من أجل تحويل القوة التابعة للبعثة، في ظل إنشاء كتائب للانتشار السريع يقع مقرها في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وأول كتيبة من كتائب الانتشار السريع أوفدت إلى كيفو الجنوبية تؤدي عملها رغم أن بعض المعدات الضرورية لم يتم تسليمها بعد. وحتى الآن، يسرت وصول الموظفين المدنيين إلى كالونغو وكاميتونغا (كيفو الجنوبية)، مما أدى إلى تعزيز الاتصال مع المجتمعات المحلية وتيسير عملية الإبلاغ. وستجري تكملة القدرة المعززة على الاستجابة السريعة من خلال إنشاء كتيبتين أخريين من هذه الكتائب، ومن المتوقع أن يتم ذلك في شباط/فبراير ٢٠١٧، وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

#### جيم - التحضير للانتخابات

٦١ - عملاً بالفقرة ٥٢ من القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، استعرضت البعثة خططها الرامية إلى التصدي للمخاطر الأمنية ورصد الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد حقوق الإنسان في سياق الانتخابات والإبلاغ عنها. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه، استخدم ممثلي الخاص مساعيهم الحميدة لتعزيز الحوار بين جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين، وهذا يظل أهم سبيل لتقليل احتمالات العنف. وقامت البعثة أيضاً باستكمال تحليلها للمخاطر، الذي تضمن تقييماً لأسباب العنف المحتملة. وجرى التركيز بوجه خاص على تحديد استراتيجيات لتعزيز رصد المدنيين لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها بهدف كفالة الإنذار المبكر، ولا سيما في المناطق المحددة على أنها معرضة بدرجة عالية لخطر الاضطرابات والعنف في سياق الانتخابات، بما في ذلك المناطق التي ليس فيها وجود للبعثة. وتقوم البعثة باستعراض نشرها للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من أجل ضمان نشر ما يكفي من الأفراد استناداً إلى تحليلها المستكمل للمخاطر. ولكفالة حماية موظفي الأمم المتحدة، بدأت البعثة التخطيط لنشر طائرة هليكوبتر في كينشاسا، وتعزيز القدرات في كيسانغاني ولوبومباشي، بما في ذلك الزيادة المحتملة في ناقلات الأفراد المدرعة وخطط إجلاء للمواقع النائية.

٦٢ - وتقوم البعثة بوضع خطط للطوارئ تحسباً لاندلاع أعمال عنف على نطاق واسع في سياق العملية الانتخابية. وتتوخى خطط الطوارئ إمكانية تفعيل آليات التعاون بين البعثات. وبالمثل، فإن قدرة البعثة على العمل في المناطق المتضررة من النزاع ستأثر إذا اقتضى الأمر القيام بأي عملية كبيرة لتحويل الموارد والأصول في سياق العنف المتصل بالانتخابات.

٦٣ - وحددت البعثة ثغرات في وجودها وقدرتها على الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والحيز السياسي طوال فترة الانتخابات في مقاطعات كاساي، ولومامي العليا، ولوالابا، وسانكورو، وأوبانغي الجنوبية، وأوبانغي الشمالية، وهي مقاطعات جرى تقييمها على أنها معرضة بشدة لخطر اندلاع عنف يتصل بالانتخابات. واستناداً إلى تقييم المخاطر هذا، أوصت البعثة الاستشارية للانتخابات المفودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بإنشاء أفرقة مشتركة تعنى بحقوق الإنسان ورصد الوضع السياسي والإبلاغ عنه في خمسة مواقع أخرى. وبذلت البعثة جهوداً تمهيدية لإنشاء أفرقة متعددة التخصصات للرصد والإبلاغ، ولتعزيز التعاون الشامل مع المؤسسات الأمنية الوطنية؛ كما تقوم البعثة حالياً، بالتوازي مع ذلك، بإنشاء ثلاثة أفرقة متنقلة في كينشاسا وغوما ولوبومباشي، ستتاح لعمليات نشر قصيرة الأجل تصل مدتها إلى أسبوعين في المناطق الساخنة المحتملة من أجل رصد القضايا السياسية وقضايا حقوق الإنسان في سياق الانتخابات والإبلاغ عنها. وزادت البعثة من تركيزها على تعزيز قدرة الجهات الحكومية والمجتمع المدني في ميدان حقوق الإنسان، ورفعت مستوى التوعية في صفوف قوات الأمن الكونغولية، وقامت برصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها في إطار العملية الانتخابية.

٦٤ - وواصلت البعثة جهودها لتدريب أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية على تسيير النظام العام، مع التركيز بوجه خاص على الوقاية باتخاذ تدابير غير فتاكة لمكافحة الشغب، وبذلك وصل مجموع عدد الأفراد الذين تلقوا التدريب منذ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣ ٤٩٩ فرداً. وكثفت شرطة البعثة أيضاً دورياتها، في أماكن منها لوبومباشي، بغية التخفيف من التوترات السياسية.

٦٥ - وستواصل وحدات الشرطة المشكّلة السبع القائمة التابعة للبعثة تقديم المشورة والدعم اللوجستي للشرطة الوطنية. وتقوم البعثة حالياً بوضع تصور للسياريوهات والدوافع المحددة التي قد تستتبع، إذا تحققت، نشر وحدتين إضافيتين من وحدات الشرطة المشكّلة في كيسانغاني ولوبومباشي من خلال ترتيبات ممكنة للتعاون بين البعثات.

٦٦ - وستساعد البعثة السلطات الكونغولية في الأعمال التحضيرية لتسجيل الناجحين، الأمر الذي سيتطلب موارد إضافية.

#### رابعاً - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٦٧ - رأت البعثة أن دعمها للعمليات التي تقودها القوات المسلحة الكونغولية ضد الجماعات المسلحة لم يفض إلى أي زيادة ملحوظة في التهديدات ضد أفراد الأمم المتحدة ومنشآتها. وقد أُبلغ عن إحدى وخمسين حادثة متصلة بالأمن مسّت موظفي الأمم المتحدة في البلد اتصلت ٤٤ حادثة منها بالأخطار والسلامة.

#### خامساً - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٦٨ - واصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى إنفاذ سياسي المتمثلة في عدم التسامح بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين باتخاذ تدابير وقائية حازمة وتقديم المساعدة للضحايا بشكل أكثر تنسيقاً. وأجرت البعثة ٥٧ دورة تدريبية، وأوفدت خمس بعثات تقييم إلى مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية وأجرت أنشطة تواصل لتثقيف جميع الموظفين بشأن التزامهم. وقامت المنظمة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، حين هول لوت، بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل واجتمعت مع مسؤولي الحكومة، والمجتمع الدولي، وموظفي الأمم المتحدة، والمجتمعات المحلية في ساكيه وغيرها من المناطق الشديدة الخطورة في كيفو الشمالية. وسعت في جملة أمور إلى تشجيع موظفي الأمم المتحدة على تعزيز التزامهم بسياسة عدم التسامح مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٦٩ - وواصلت البعثة العمل من خلال الآليات القائمة، من قبيل فرقة العمل المخصصة وأفرقة الاستجابة الفورية، وتعاونت مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة والشركاء الآخرين ذوي الصلة على تقديم المساعدة إلى ضحايا الانتهاك والاستغلال الجنسيين. وبدأت آليات الشكاوى المجتمعية عملها في بيني، وبونيا، وغوما، وكاليميه، وكافومو، وساكيه، وأوفيرا.

٧٠ - وحُدّدت ست قضايا محتملة للانتهاك والاستغلال الجنسيين أثناء الفترة قيد الاستعراض. وعلاوة على ذلك، فإن ١٢ من الادعاءات البالغ عددها ١٨ المرتبطة بالقضايا الست تورط فيها عسكريون وتتعلق باستغلال القصر جنسياً. وأحيلت جميع القضايا إلى الدول الأعضاء المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

## سادسا - ملاحظات

٧١ - يساوي القلق إزاء تزايد التوترات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ينص عليها الدستور. والتأخيرات في العملية الانتخابية وقيام نقاش بشأن احترام الدستور وزيادة القيود المفروضة على الحيز الديمقراطي أمور توجع الاستقطاب السياسي والسخط العام. وأؤكد مرة أخرى الأهمية الحاسمة لإجراء حوار سياسي ذي مصداقية يشمل جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين، بما يفضي إلى توافق في الآراء يتيح إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية ضمن إطار دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يحفظ السلام والاستقرار في البلد ويرسخ العملية الديمقراطية وسيادة القانون. ويظل إجراء حوار شامل للجميع وذي مصداقية بين أصحاب المصلحة المعنيين السبيل الناجع الوحيد لمعالجة التأخير المتوقع في الانتخابات الرئاسية والتشريعية إذا لم تجر في تشرين الثاني/نوفمبر، والحيلولة دون عدم الاستقرار السياسي والعنف.

٧٢ - وهناك الكثير على المحك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث استثمر المجتمع الدولي بقدر كبير من حيث رأس المال السياسي والموارد بهدف إدامة السلام الذي تم التوصل إليه بصعوبة في البلد. ويمكن أن يؤدي الغموض السياسي الحالي إلى أزمة خطيرة لن تزيد فحسب من آلام الشعب الكونغولي الذي عانى الكثير من قبل، بل تؤدي أيضا إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ويساوي القلق من أنه في غياب حوار سياسي ذي مصداقية وهادف بين أصحاب المصلحة الكونغوليين، يمكن أن تتحول التوترات إلى أزمة حادة يشند فيها خطر الانزلاق إلى حالة من العنف وعدم الاستقرار لن تؤدي فقط إلى عكس المكاسب التي تحققت بصعوبة، بل تتطلب أيضا استجابة تتجاوز قدرة البعثة. وحيث أن البعثة تكثف الجهود الرامية إلى منع العنف وحماية المدنيين، وتخطط للطوارئ في الوقت نفسه، لا يسعني إلا أن أؤكد من جديد أن أجمع الطرق لمنع العنف هي عملية حوار شاملة للجميع وذات مصداقية. وأدعو المجتمع الدولي إلى المشاركة بنشاط في تعزيز الحوار ومنع الانزلاق إلى العنف.

٧٣ - وتقع على عاتق الحكومة وجميع المعنيين من أصحاب المصلحة الكونغوليين المسؤولية الأساسية عن صون السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون. ولذلك، أحث جميع أصحاب المصلحة من الساسة الكونغوليين على الدخول بحسن نية في عملية حوار شاملة للجميع وذات مصداقية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما بطريقة تؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لإطار دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأؤكد مجددا دعمي الكامل لجهود التيسير التي يقودها

إيدم كودجو باسم الاتحاد الأفريقي، وأرحب بالاتفاق على إنشاء فريق لدعم جهود التيسير، سيضم أيضا ممثلين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وسوف يواصل ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى توفير الدعم بنشاط للجهود التي يبذلها الميسر. وأهيب بجميع الجهات الفاعلة الكونغولية إلى التعاون بشكل كامل مع الميسر، مع التذكير بأنه يعمل في إطار الصكوك ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦) وصكوك الاتحاد الأفريقي.

٧٤ - وإنني استنكر حدوث خسائر في الأرواح وإصابات خلال المظاهرات التي جرت في باندونديو وبوتبو وغوما وكينشاسا وألاحظ بقلق الاعتقالات التعسفية، وأعمال التهريب والقمع في مدن أخرى. والقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع السلمي تغذي التوتر والعنف. وأحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على احترام حرية التعبير والتجمع والإعلام باعتبارها حقوقا أساسية لا غنى عنها لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٧٥ - وتثير استيائي الفظائع التي لا تزال ترتكب في منطقة بيني، وأدين بأقوى العبارات أعمال العنف الإجرامية والخرقاء التي ترتكبها جماعات يشتبه في أنها من تحالف القوى الديمقراطية وجماعات منتسبة إليه في منطقة إرينجيتي، والتي أسفرت عن مقتل مدنيين. كما ألاحظ ببالغ القلق الادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها الجماعات المسلحة الناشطة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ويتعين عمل المزيد من أجل تحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم وداعميهم ومقاضاتهم. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة وفقا لولايتها من أجل حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٦ - وأشعر بالتفاؤل إزاء استئناف التعاون العسكري النشط بين القوات المسلحة الكونغولية والبعثة في عمليات ضد تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية بغية التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة على السكان المدنيين في الجزء الشرقي من البلد. وهذا يمثل خطوة هامة على الطريق الصحيح. وفيما تسير العمليات المنسقة ضد الجماعات المسلحة بخطى متسارعة، تؤكد مرة أخرى أهمية الدعم القوي لتنفيذ الخطة الوطنية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم إلى جانب اتخاذ تدابير فعالة لسيط سلطة الدولة. وبدون برنامج وطني ممول بالكامل، سيتجدد خطر حمل المقاتلين السابقين للسلاح وعودتهم إلى صفوف الجماعات المسلحة أو لجوتهم إلى الجريمة. ومن الأهمية بمكان توفير سبل عيش بديلة وخيارات غير العنف للناس للحيلولة

دون عودتهم لحمل السلاح. وكما أشرت في تقريرتي السابق، من المهم أن تلقى عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم الالتزام السياسي والمالي الضروريين بغية تجنب حالة يعود فيها المقاتلون السابقون إلى ممارسة أنشطتهم السابقة العنيفة وغير القانونية.

٧٧ - وبروح التعاون والشراكة نفسها، أشجع الحكومة على مواصلة العمل مع البعثة لكي تضعا معاً استراتيجية خروج مشتركة للبعثة على أساس الأوضاع القائمة، وفقاً للقرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

٧٨ - وأنا ممتن لممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة، مامان سيديكو، على ما يبذله من جهود دؤوبة في الاضطلاع بولاية البعثة. وأقدر حق التقدير العمل الذي يقوم به موظفو البعثة المدنيون، والنظاميون، رجالاً ونساءً، وفريق الأمم المتحدة القطري في بيئة صعبة. وأعرب أيضاً عن امتناني لمبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جنيت، على التزامه بهذه المنطقة دون الإقليمية بالتنسيق مع البعثة. وأشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين لما تبذله من جهود متواصلة دعماً للشعب الكونغولي والسلطات الكونغولية في سعيهم إلى تحقيق السلام والاستقرار.